العدد
34

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

من أجل حياة أفضل

سكان

مجلة فصلية تصدرها اللجنة الدائمة للسكان

العدد (34) ربيع الآخر 1438هـ - ديسمبر 2016م

www.ppc.gov.qa

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

من أجل حياة أفضل

سكان

اللجنة الدائمة للسكان

هيئة وطنية تعمل على تحقيق المواءمة بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة، استناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع القطري والدستور والتوجهات السياسية للدولة ورؤية قطر الوطنية، وبما يتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر والاستراتيجية السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمرجعيات الإقليمية والدولية الأخرى.

نشرة سكان

نشرة «سكان» هي نشرة إلكترونية تصدرها اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر. وتسعى إلى نشر الثقافة السكانية والتعريف بنشاطات اللجنة الدائمة للسكان ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة السكانية.

يمكنكم تنزيل النشرة عبر الرابط التالي:

www.ppc.gov.qa

اللجنة الدائمة للسكان
نشرة سكان، العدد 34
ربيع الآخر 1438هـ - ديسمبر 2016م

اقرأ في هذا العدد ◄◄

- اليوم القطري للسكان 2016
- الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغيّر: قراءة في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016
- أهم نشاطات وفعاليات اللجنة ومكتبها الفني خلال الربع الأخير من عام 2016
- اختلال رأس المال الاجتماعي كمسألة سكانية

كلمة العدد

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم العدد الرابع والثلاثين من نشرة "سكان" الفصلية، والتي نسعى من خلالها إلى تعزيز نشر الثقافة السكانية والتعريف بالقضايا والتحديات السكانية وأهمية مشاركة جميع فئات المجتمع بمواجهتها بما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية لدولة قطر.

وفي هذا السياق، يستعرض الموضوع الأول من هذا العدد فعاليات اليوم القطري للسكان 2016 الذي انعقد في الدوحة في يوم الاثنين 31 أكتوبر 2016 بفندق الفور سيزون تحت شعار " الملامح العامة لبرنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر (2017 – 2022)". وبعد جلسة الافتتاح وتكريم رؤساء مجموعات العمل السابقين، عقدت الجلسة الثانية حول الملامح العامة المشار إليها أعلاه. أما الجلسة الثالثة، فقد تم تخصيصها للحلقات النقاشية لمجموعات متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.

أما الموضوع الثاني ضمن هذا العدد، فإنه يعالج مسألة الشباب وأفاق التنمية كما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016. والذي تم إطلاقة في الجامعة الأمريكية بيروت يوم الثلاثاء (29 نوفمبر 2016). والموضوع الرئيس لهذا التقرير هو الشباب في المنطقة العربية وآفاق التنمية الانسانية في ظل واقع متغير يتمثل بانفتاح النافذة الديموغرافية أو تضخم حجم فئة الشباب وازدياد أعدادهم بصورة غير مسبوقة.

ويعرض الموضوع الثالث أهم نشاطات وفعاليات اللجنة ومكتبها الفني خلال الربع الأخير من عام 2016، كالمشاركة في اجتماع القمة التاسع للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، والاجتماع السنوي لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية، وإنجاز مسودة "وثيقة السياسة السكانية لدولة قدر 2017–2022"..الخ.

ويهتم الموضوع الأخير من هذا العدد بمسألة اختلال رأس المال الاجتماعي كمسألة سكانية، حيث يعرَّف رأس المال الاجتماعي بأكثر من تعريف، منها أنه فضيلة مدنية تتمثل بسلوك الأفراد، وتعتمد على المشاركة المجتمعية واحترام القانون والتعاون.

د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

اليـوم القطـري للسكـــان ٢٠١٦

تحت شعار " الملامح العامة لبرنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر (2017 – 2022)" نظمت اللجنة الدائمة للسكان اليوم القطري للسكان، الذي دأبت اللجنة على الاحتفال به في كل عام تماشياً مع احتفالات الأمم المتحدة باليوم العالمي للسكان. وقد تم الاحتفال يوم الاثنين 31 أكتوبر 2016، بفندق الفور سيزون بالدوحة.

وشارك في هذه الاحتفالية الهامة عدد من أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، وممثلون عن الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالسكان وقضايا التنمية، ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية (نقاط ارتكاز السياسة السكانية)، وعدد من الذين شاركوا في إعداد السياسة السكانية وفي إعداد استراتيجية التنمية الوطنية، وممثلون عن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضايا السكانية. كما شارك في الاحتفالية عدد من ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجلسة الافتتاحية

افتتح الاحتفالية سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، مرحباً بالضيوف وعلى رأسهم ضيف شرف الاحتفالية سعادة الدكتور محمد بن عبدالواحد الحمادي، وزير التعليم والتعليم العالي، وسعادة الدكتور لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، ومتمنياً للمشاركين النجاح في تحقيق أهداف اليوم القطري للسكان. وأشار سعادته في كلمته الافتتاحية إلى أنه، ومنذ انطلاق برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر في أكتوبر عام 2009، قد حصلت تغيرات سكانية وتنموية عديدة. حيث صار من الضروري إجراء تقييم شامل لغايات السياسة السكانية وأهدافها وإجراءاتها، لتتلاءم مع تلك التغيرات الجوهرية، كما صار من الضروري تقييم تجربة اللجنة الدائمة للسكان في متابعة تنفيذ الإجراءات المذكورة، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في تلك التجربة، بغية

الارتقاء بأداء اللجنة ومكتبها الفني خدمةً لأهداف السياسة السكانية. وهذا ما هدفت إليه عملية التقييم التي دامت نحو سنتين، وخُلصت إلى وضع المسودة الأولى لوثيقة السياسة السكانية لدولة قطر وبرنامج عملها الجديد 2017-2022.

وفي سياق متصل، أكد سعادة الدكتور صالح على "حرص خبراء المكتب الفني وباحثوه على إشراك المجتمع القطري في الحكم على مدى تلاؤم الأهداف والإجراءات المحددة في برنامج العمل السابق مع تطلعات سكان الدولة وأهدافها التنموية. فشملت الخطوات المنهجية لعملية التقييم دراسةَ التغيرات التي استجدت خلال السنوات الست الماضية، استناداً إلى البيانات الإحصائية التي تصدرها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بشكل دوري، كما شملت استطلاعَ آراء الوزارات والهيئات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، وقادة الرأي في مختلف القطاعات المجتمعية ببرنامج العمل السابق، ومقترحاتهم لتعديل بعض الغايات والأهداف، أو إضافة غايات وأهداف جديدة. بالإضافة إلى استطلاع مدى معرفة الرأي العام في الدولة بالسياسة السكانية وباللجنة الدائمة للسكان ودورها في متابعة التنفيذ. وقد واكب خبراءُ صندوق الأمم المتحدة للسكان عملية التقييم منذ بدايتها وحتى صياغة التقرير النهائي ومسودة برنامج العمل الجديد، مما ساعد في التزام هذا البرنامج بالمعايير الدولية، وتلاؤمه مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030".

وفي ختام كلمته، توجه سعادة رئيس اللجنة الدائمة للسكان بالشكر لمختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات الوطنية على تفاعلها الإيجابي والمتواصل مع مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية للدولة. كما شكر مجموعات العمل وخبراء المكتب الفني وباحثيه الذين عملوا، بكل جد ونشاط، على إنجاز المسودة الأولى لبرنامج عمل السياسة السكانية 2017-2022.

وألقى سعادة الدكتور محمد بن عبدالواحد الحمادي، وزير التعليم والتعليم العالي (ضيف شرف الاحتفالية) كلمة أكد فيها على أن القضايا السكانية تقع في صميم اهتمامات رؤية قطر الوطنية 2030، مشيراً إلى ما تبذله وزارة التعليم والتعليم العالي من جهود لرصد التقدم في التغيرات الديمغرافية ممثلة في نمو السكان، وعددهم، وهيكلهم العمري، وتوزيعهم الجغرافي، وتحركاتهم بين المدن، وصحتهم، وغيرها من المواضيع ذات الصلة. وذكر سعادته أن غايات وأهداف برنامج عمل السياسة السكانية 2017 – 2022، تضمنت غاية مهمة ذات صلة بالتعليم وهي: الارتقاء النوعي بتعليم وتدريب الشباب من الجنسين؛ بما ينمي قدراتهم ويوسع من فرص مشاركتهم المستقبلية، وانبثق عنها أربعة أهداف هي: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة، وتعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية، وإعداد أجندة محددة للبحث العلمي القطري، وضمان تمكين الشباب.

وتلى ذلك كلمة لسعادة الدكتور لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، أكد فيها على أن بدايات التعاون بين قطر والصندوق كانت في العام 1989، ثم تعزز هذا التعاون في العام 2005 عندما تم توقيع اتفاقية بين الطرفين يقوم الصندوق بموجبها بتقديم الدعم الفني اللازم لإنجاز برامج وخطط اللجنة الدائمة للسكان، وقد توج هذا التعاون بالمشاركة في إعداد السياسة السكانية

الأولى لدولة قطر (2009–2014) وفي مراجعة وتقييم برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة (2017–2022). وأشار سعادته إلى الترابط بين السياسة السكانية لدولة قطر ورؤية قطر الوطنية 2030، منوهاً بمشاركة الدولة في جميع فعاليات مراجعة برنامج العمل الخاص بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وبعد كلمات الافتتاح أنفة الذكر، قام سعادة الدكتور صالح، رئيس اللجنة الدائمة للسكان بتكريم رؤساء المجموعات السابقين، شاكراً إياهم على الجهد الطيب الذي بذلوه في السنوات الماضية كرؤساء لمجموعات عملهم التي كلفت بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.

الجلسة الثانية

وبعد كلمات الافتتاح والتكريم، ترأس الأستاذ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، أعمال الجلسة الثانية من جلسات هذه الاحتفالية، والتي قدم فيها الأستاذ عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، عرضاً رئيسياً حول الملامح العامة لبرنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر، ومن ثم رؤساء مجموعات العمل المكلفون رسمياً بمتابعة برنامج عمل السياسة السكانية.

وأهم ما جاء في هذه الجلسة تمثل في الحديث عن عملية تقييم السياسة السكانية السابقة من حيث :

مبررات التقييم:

تقييم السياسات العمومية يعد إحدى الأدوات المؤسساتية الضرورية لتحديث عمل مؤسسات الدولة وأجهزتها، ويهدف تقييم السياسات عادة إلى قياس مدى توافق مكونات برنامج عمل السياسات العمومية، كالسياسة السكانية، مع تحديات الواقع السكاني والاجتماعي والاقتصادي الجديد.

1. أهم التحديات المرتبطة بالسكان القطريين:

- انخفاض معدل المواليد الخام
- انخفاض معدل الإنجاب الكلي للمرأة القطرية
- متوسط عمر المرأة عند الإنجاب

2. أهم التحديات المرتبطة بالسكان غير القطريين:

- ارتفاع معدل النمو السكاني
- اختلال التركيبة السكانية
- اختلال التوزع الجغرافي للسكان
- اختلال هيكلية سوق العمل

منهجية التقييم :

استندت منهجية تقييم برنامج عمل السياسة السكانية إلى مجموعة من الأدوات التي قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعدادها، والتي تم تنفيذها وتحليل بياناتها على مرحلتين استغرقتا نحو سنتين. والأدوات المقصودة هنا، هي:

1. استبيان غايات وأهداف وإجراءات السياسة السكانية من وجهة نظر مجموعات العمل
2. استبيان الرصد الخماسي الأول (متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية بعد مضي خمس سنوات على تطبيقه)
3. الاستبيان الوطني
4. استطلاع خاص بمدى معرفة السكان في قطر بالسياسة السكانية وباللجنة الدائمة للسكان
5. المجموعات البؤرية

الجهات المشاركة في التقييم

- الوزارات
- الشخصيات التي شاركت في إعداد البرنامج الأول للسياسة السكانية
- فرق العمل
- عينة من السكان من الذين شاركوا في استطلاع خاص بمدى معرفة السكان في قطر بالسياسة السكانية وباللجنة الدائمة للسكان
- مدراء إدارات، ورؤساء أقسام وخبراء من الجنسين ومن الجنسيات المختلفة، في الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بكل من محاور النقاش.

نتائج التقييم

- **الغايات:** تؤكد نتائج استبيانات الرصد الخماسي والرأي على ضرورة الإبقاء على 13غاية من أصل 19 غاية يتضمنها برنامج عمل السياسة السكانية الحالي ، أي بنسبة 68% من إجمالي الغايات أما الغايات التي يجب تعديلها، فقد بلغت 6 غايات، أي 32% من مجموع الغايات.

- **الأهداف:** تشير نتائج التقييم إلى التوجه نحو إعادة اعتماد 42 هدفاً، أي ما يعادل 53% من إجمالي أهداف السياسة السكانية، والتي بلغ عددها 79 هدفاً. أما الأهداف التي تم التأكيد على ضرورة تعديلها، فقد بلغت 35 هدفاً، أي ما يعادل 44% من مجموع الأهداف. يضاف إلى ذلك، التأكيد على ضرورة حذف هدفين, وإضافة 11هدفاً، لتبرز بذلك الحاجة إلى ضرورة مواكبة أهداف السياسة السكانية للتحولات الديموغرافية المستجدة.

- **الإجراءات:** أكدت نتائج التقييم على ضرورة الاستمرار في الإبقاء على 71 إجراء، أي ما يمثل 50% من إجمالي إجراءات السياسة السكانية المعتمدة، والتي بلغ عددها 143إجراء، مقابل تعديل 68 إجراء، أي ما يعادل 48% من إجمالي الإجراءات. أما الإجراءات المطلوب حذفها، فلم تزد عن 4 إجراءات.

وبناءً على ما تقدم، تمت عملية إعداد برنامج العمل الجديد 2017-2022 الذي تبدو ملامحه العامة (سيُقتصر هنا على استعراض الغايات كونها تبرز الملامح العامة للبرنامج) بحسب المحاور التالية:

- السكان والقوى العاملة: التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017م إلى 2022م، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية
- النمو الحضري والإسكان والبيئة: تطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة الكبرى واستحداث أخرى جديدة جاذبة للمواطن والمقيم، والتوسع في إنشاء المدن العمالية، وتفعيل الكود القطري للمباني الخضراء وضمان استدامة الموارد الطبيعية.
- التعليم والتدريب والشباب: الارتقاء النوعي بتعليم وتدريب الشباب من الجنسين بما ينمي قدراتهم ويوسع من فرص مشاركتهم المستقبلية
- الصحة العامة والصحة الإنجابية: الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزعهم الجغرافي
- المرأة والطفولة: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال
- كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة: تعزيز المشاركة الفاعلة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة المجتمعية، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، والتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم.

الجلسة الثالثة

أما الجلسة الثالثة، فقد خصصت للحلقات النقاشية لمجموعات متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، حيث شارك فيها رؤساء المجموعات وأعضاؤها، وأشرف عليها خبراء وباحثو المكتب الفني، وأدار النقاش في كل منها أحد أعضاء اللجنة الدائمة للسكان. والمجموعات الست هي:

- السكان والقوى العاملة
- النمو الحضري والإسكان والبيئة
- التعليم والتدريب والشباب
- الصحة العامة والصحة الإنجابية
- المرأة والطفولة
- كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

وعلى مدار ساعة كاملة ركزت مجموعات العمل الست نقاشها حول طبيعة المرحلة المقبلة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج السياسة السكانية بعد اعتماده رسمياً، وتشكيلات مجموعات العمل، إضافة إلى المهام والواجبات الملقاة على عاتق كل من:

1. رؤساء مجموعات العمل:

تم التأكيد في هذه الجلسة على أن رئيس المجموعة هو المسؤول عن متابعة الإجراءات العملية والتطبيقية المتعلقة بتحقيق الأهداف الفرعية لغايات السياسة السكانية وإجراءاتها، وهو المشرف على عمل أعضاء مجموعته من حيث توزيع المهام عليهم والتنسيق بينهم ومتابعة أدائهم. ويشرف كذلك على ضمان التنسيق الكامل بين مختلف المؤسسات المشاركة في تنفيذ ما يتعلق بالمحور المعني من السياسة السكانية وتذليل العقبات. ومن مهامه كذلك الإشراف على إعداد التقارير الدورية الشهرية لمجموعته التي تبين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية. وهو يقوم بوجه خاص بما يلي:

- الدعوة لاجتماع شهري لفريق العمل، وتنظيم اجتماعاته ووضع خطة زمنية لأنشطته، وتزويد إدارة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بمحضر الاجتماع الشهري.
- تحديد وتوزيع مسؤوليات أعضاء فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ الإجراءات المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية.
- التنسيق مع باقي فرق العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ محاور السياسة السكانية.
- حل العقبات (إن وجدت) في الوقت المناسب أو التواصل مع المكتب الفني للجنة للمساعدة في حلها.
- حضور الاجتماعات الدورية لرؤساء مجموعات العمل مع المكتب الفني.
- المشاركة في النشاطات والفعاليات المختلفة للجنة الدائمة للسكان، ولاسيما اليوم القطري للسكان الذي يحتفل به سنوياً في الأسبوع الثالث من أكتوبر.
- إجراء تقييم لكل عضو من أعضاء فريق العمل في نهاية كل مرحلة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية ورفعه لإدارة المكتب الفني للجنة لتحديد المكافأة السنوية للعضو، وذلك وفقاً لنموذج خاص يتم تزويد رئيس الفريق به في حينه.

2. أعضاء مجموعات العمل:

وقد تم التأكيد أيضاً في هذه الجلسة على أن عضو الفريق هو المسئول المباشر عن متابعة كل الإجراءات العملية والتطبيقية التي يحددها فريق تنفيذ السياسة السكانية، من أجل تحقيق غايات وأهداف المحور المعني من السياسة السكانية كما ورد في برنامجها المعتمد بالتشاور والتنسيق مع رئيس الفريق. ويشارك عضو الفريق في العمل على ضمان التنسيق الكامل بين مختلف المؤسسات المشاركة في تنفيذ ذلك المحور وتذليل العقبات. ومن مهامه كذلك المشاركة في إعداد التقارير الدورية الفصلية والمرحلية لمجموعته التي تبين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الخاص بمحور السياسة السكانية الخاص بفريقه. والمسؤوليات الملقاة على عاتق عضو مجموعة العمل، هي:

- ❖ متابعة تنفيذ غايات وأهداف السياسة السكانية فيما يخص مجال عمله ضمن محور السياسة السكانية الخاص بفريقه.
- ❖ المشاركة في وضع الخطة الزمنية لأنشطة الفريق بما يتوافق مع برنامج عمل السياسة السكانية.
- ❖ المساهمة في ضمان مواصلة أنشطة الفريق.
- ❖ التنسيق مع رئيس الفريق والأعضاء الآخرين بغية تزويد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بتقارير مستمرة

ودورية حول التقدم المحرز في تنفيذ المحور المعني من برنامج عمل السياسة السكانية.

- المشاركة في تحديد مسؤوليات الجهات المشاركة في تنفيذ المحور المعني من السياسة السكانية.
- حضور مختلف اجتماعات الفريق والفرق الفرعية والمشاركة في أعمالها ومتابعتها وإعداد محاضرها.

وفي ختام فعاليات اليوم القطري للسكان 2016، ألقى الأستاذ عبد الهادي الشاوي كلمة أكد فيها على أن التطبيق العملي للسياسة السكانية لدولة قطر على مدار خمس سنوات متواصلة (أكتوبر 2009- أكتوبر 2014)، بين أن بعض الأهداف التي تضمنها برنامج عمل هذه السياسة بحاجة إلى إعادة نظر والانتقال إلى أهداف أخرى أكثر تقدماً، وذلك بما يواكب مستجدات الواقع السكاني المتغير.

بناءً على ما سبق، ارتأت اللجنة الدائمة للسكان إجراء تقييم شامل للسياسة السكانية على مرحلتين، انطلقت الأولى منهما في أكتوبر 2014، والثانية في أكتوبر 2015. وقد استخدمت في عملية التقييم مجموعة من الأدوات المنهجية من قبل عدد كبير من الخبراء والمتخصصين والمعنيين في وزارات الدولة وهيئاتها المختلفة، إضافة إلى خبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

فبعد تشخيص دقيق لخصوصية المجتمع القطري أنجزت اللجنة الدائمة للسكان برنامج عمل السياسة السكانية الجديد لدولة قطر 2017-2022، والذي قمنا في هذه الاحتفالية بعرض ملامحه العامة. وإدراج نتائج ذلك في تقرير التقييم السداسي للسياسة السكانية، والذي يتضمن، إضافة للتقديم والتمهيد، ثلاثة فصول أساسية، عرض في الأول منها الإطار العام المطور للسياسة السكانية لدولة قطر، وفي الثاني تحديات الواقع السكاني بلغة إحصائية، والثالث تقييم برنامج عمل السياسة السكانية من حيث المنهجية المتبعة فيه والنتائج التي تم التوصل إليها نتيجة استخدام أدوات التقييم المختلفة.

وفي نهاية كلمته، شكر الأستاذ عبد الهادي الشاوي المشاركين في احتفالية اليوم القطري للسكان 2016 على جهودهم في إنجاحها، ونوه بمشاركة خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان وشكرهم على ذلك، متمنياً للجميع مزيداً من التوفيق في أعمالهم المستقبلية لخير المجتمع القطري.

الشبابُ وآفاقُ التنمية الإنسانية في واقعٍ متغيِّر:
قراءة في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦

في رحاب الجامعة الأمريكية في بيروت ، تم يوم الثلاثاء (29 نوفمبر 2016) إطلاق تقرير التنمية الانسانية العربية 2016م، وهو التقرير السادس في سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والموضوع الرئيس لهذا التقرير هو الشباب في المنطقة العربية وآفاق التنمية الانسانية في ظل واقع متغير يتمثل بانفتاح النافذة الديموغرافية أو تضخم حجم فئة الشباب وازدياد أعدادهم بصورة غير مسبوقة.

فبحسب صوفي دو كاين، مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية بالإنابة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تشير أحدث الإحصائيات إلى أن أعمار ثلثي سكان المنطقة العربية اليوم تقل عن 30 عاما، نصفهم في الشريحة العمرية 15 – 29سنة. وهؤلاء هم الذين يعتبرهم التقرير شباباً، ويقدر عددهم بأكثر من مئة مليون. هذه الكتلة السكانية غير المسبوقة في تاريخ المنطقة من شباب في أهم سنوات القدرة على العمل والعطاء تكون طاقة هائلة، قادرة على دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي إذا أتيحت لها الفرصة. ويبين التقرير أن هذه النافذة الديمغرافية تمثل فرصة حقيقية على مدى العقدين القادمين، يتعين على المنطقة اغتنامها بشكل عاجل".

بناءً عليه، نبه التقرير في مقدمته إلى أن الاستمرار في سياسات تهميش الشباب وتجاهل أصواتهم وإمكاناتهم سيعمق شعورهم بالاغتراب عن مجتمعاتهم وسيحولهم من نعمة يمكن أن تكون في خدمة التنمية إلى نقمة يمكن أن تؤدي إلى انتفاضات واضطرابات قد تسهم في إطالة حالة عدم الاستقرار وتهدد أمن الإنسان بشكل خطير وتجهض عملية التنمية برمتها.

ويتزامن صدور هذا التقرير مع حدثين هامين على الصعيدين العربي والدولي، هما:

1. مرور خمس سنوات على أحداث العام 2011 ، أو ما اصطلح على تسميته بـ"الربيع العربي"، وهي فترة شهدت جدلاً واسعاً حول ما حدث من تحولات، وخصوصاً حول علاقة الشباب بها.
2. اعتماد زعماء العالم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كرؤية لتحويل مسار التنمية للسنوات الخمس عشرة القادمة لبناء مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً واستدامةً وشمولاً. وتؤكد الخطة أن الشابات والشبان هم عوامل حاسمة للتغيير.

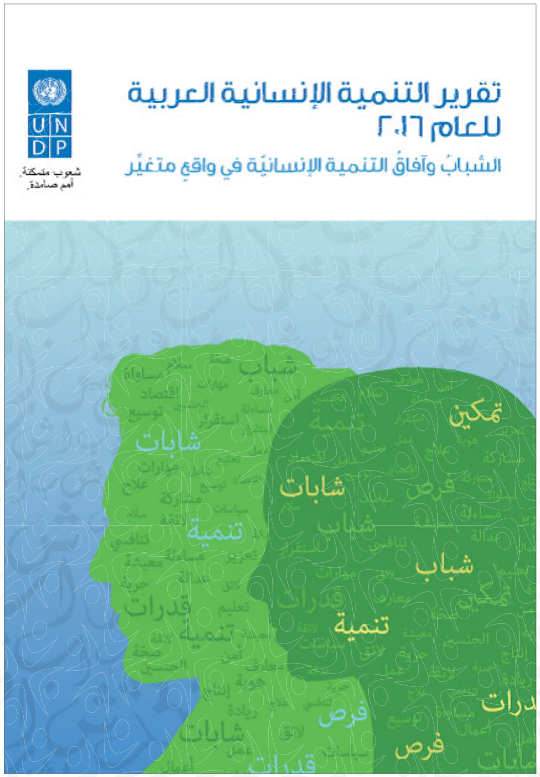

ولأهمية هذا التقرير، سيتم فيما يلي استعراض أهم ما تضمنه من جهة، واستخلاص الدروس المستفادة منه من جهة ثانية:

أولاً) المضمون:

يتضمن التقرير مقدمة وثمانية فصول، هي:

الفصل الأول: الشباب والتنمية الإنسانية في البلدان العربية: تحديات مرحلة التحول:

يتناول هذا الفصل مجموعة من الموضوعات التي تتعلق بواقع التنمية الإنسانية في البلدان العربية، وصياغة المفاهيم عن الشباب في التنمية الإنسانية استناداً إلى أبحاث حديثة، والشباب في المنطقة العربية ما بعد عام 2011 ، والشباب بوصفهم أدواتٍ ممكنة للتغيير.

الفصل الثاني: القيم، والهويات والمشاركة المدنية:

ويبحث هذا الفصل في عدة مسائل ترتبط عقلية الشباب في المنطقة العربية، والشباب بين انعدام الرضا وارتفاع مستوى التعبير عن الذات، والنزعة الأبوية في الأسرة، والمشاركة المدنية وأشكال الحكم، الهُوية الوطنية والتسامح بشأن الاختلافات.

الفصل الثالث: التعليم والانتقال إلى العمل:

يتضمن هذا الفصل خمس فقرات هي: التفاوت في النتائج التعليمية بين الشباب في المنطقة العربية، وعدم المساواة في فرص التعليم، والانتقال العسير من المدرسة إلى العمل، والقيود على خلق الوظائف، و سياسات يمكن أن تساعد أسواق العمل في المنطقة العربية.

الفصل الرابع: الديناميات الجديدة في إدراج الشابات وتمكينهن:

يناقش هذا الفصل جملة قضايا، هي: التحدّيات التي تواجه الشابات في المنطقة العربية، والأسرة والزواج والحقوق الإنجابية، وتعبئة الشابات في عالم تسوده العولمة، وإزالة العقبات الثقافية والاقتصادية لتحقيق المساواة للمرأة.

الفصل الخامس: الحالة الصحية والحصول على خدمات صحية:

ويتألف هذا الفصل من الفقرات التالية: حالة الشباب الصحية، والمخاطر والعوامل الوقائية، وأوجه انعدام المساواة في صحة الشباب، والتدخلات الحالية في القطاع الصحي لتعزيز مستوى الرفاه، والتدخلات الحالية في القطاع غير الصح، ومن الصحة للجميع إلى الصحة في جميع السياسات، و التطلع إلى المستقبل.

الفصل السادس: آثار الحرب والنزاع العنيف على الشباب:

ويحتوي هذا الفصل على عناوين لها علاقة بالشباب في بلدان مزقتها الحرب، وبالآثار في الصحّة البدنية، وبالآثار في الصحة العقلية، وبوقع النزاعات على التعليم وفرص العمل، وبالهجرة القسرية ووقعها على الشباب، وبالنزاع والمشاركة المدنية.

الفصل السابع: الإقصاء والتنقل والهجرة:

ويتضمن هذا الفصل العناوين التالية: ضغوط الهجرة وأنماطها، ولمحات مختصرة عن المهاجرين العرب الشباب، وسياسات الهجرة في البلدان المستقبلة والمرسلة، بعض فوائد التنقل، وخفض الحواجز أمام التنقل في المنطقة، وتخفيف التوترات.

تعريف الشباب

يمكن وصفُ الشباب على نطاق واسع بأنه مرحلةٌ يخرج خلالها شخصٌ من الاعتماد (الطفولة) إلى الاستقلالية (البُلوغ). فلأغراض إحصائية، تُعرِّف الأممُ المتحدةُ الشبابَ بأنهم أفرادٌ في أعمار 15 – 24 عامًا. ويشمل هذا النطاقُ أولئك المعترَفَ بهم رسميًا في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بأنهم في شبابهم، وأولئك الذين يُصنِّفهم كُثُرٌ بأنهم مراهقون.

باستخدام تصنيف آخر، تُحدّد مبادرةُ شباب الشرق الأوسط الشبابَ بأنهم ذَوو أعمار 15 – 29 عامًا. وقد جرى تبنّي هذا النطاق هنا ليَعكس التحوُّلات المطوّلةَ إلى مرحلة البلوغ التي تواجه كُثُراً في المنطقة. لا يُكوِّن الشبابُ مجموعةً متجانسة، حيثُ أوضاعُهم الاجتماعيةُ- الاقتصادية والديمغرافيةُ والجغرافية تتباين على نطاق واسع داخل البلدان وفي ما بينها. لكنْ رُغمَ هذه التباينُات، يمكن لتحليلٍ إقليمي توفيرُ فهمٍ أوسعَ لملامح تنمية الشباب.

المصدر: فريق التقرير

الفصل الثامن: تمكين الشباب يؤمن المستقبل: نحو نموذج تنمية جديد جدير بالشباب في المنطقة العربية:

ويبحث هذا الفصل في مسألتين اثنتين، هما:الشباب في المنطقة العربية وتحديات للتنمية الإنسانية في واقع متغير، ونحو نموذج تنمية جديد جدير بالشباب في المنطقة العربية.

ثانياً) الدروس المستفادة:

لا يتضمن التقرير معلومات وبيانات إحصائية مفصلة وتحليلات معمقة فحسب، بل أيضاً رسائل ومضامين ودروساً تتلخص في الدعوة إلى:

1. **تبني البلدان العربية لنموذج تنموي جديد يقوم على الاستثمار في الشباب وتمكينهم من خلال ما يلي:**

- شروع البلدان العربية في إعداد خططها الوطنية بما يتلاءم مع خطة التنمية المستدامة 2030 التي أقرتها الأمم المتحدة، والتي تدعو إلى الاستثمار في الشباب وتمكينهم من الانخراط في عملية التنمية كأولوية حاسمة وملحة في حد ذاتها، وتعزيز قدرات الشباب الأساسية بما يمكنهم من تحقيق أقصى إمكاناتهم، مع التركيز على جودة الخدمات التعليمية والصحية اللازمة لذلك، بالإضافة الى خدمات أخرى تسهم في ضمان حياة اجتماعية كريمة لهم ومستوى لائق من العيش، مثل خدمات الإسكان ودعم العاطلين من العمل وغيرها.
- توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب من أجل تحقيق الذات، اقتصادياً بتوفير فرص عمل لائقة، وسياسياً من خلال احترام حقوقهم وحرياتهم وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المؤسسات الرسمية ومساءلتها، واجتماعياً من خلال مواجهة كل اشكال التمييز على أساس الهوية أو النوع الاجتماعي.
- تحقيق السلام والأمن وتعزيز دور الشباب في هذا الاطار لضمان جدوى البعدين الاستراتيجيين الأولين واستدامتهما، إذ من دون سلام وأمن لا يمكن تعزيز قدرات الشباب ولا توسيع نطاق الفرص المتاحة امامهم، كما لا يمكن ضمان استدامة مثل تلك الجهود وتراكمها على نحو فعال لا يتعرض لانتكاسات متكررة وجذرية.

2. **ويستدعي تمكين الشباب على النحو المبين أعلاه إصلاحات على ثلاثة مستويات، هي:**

- مستوى السياسات الناظمة للعقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها وهيكلة الاقتصاد الكلي لضمان الشمول الكامل وتوسيع الفرص المتاحة للجميع، بمن فيهم الشباب، بعدالة ودون تمييز.
- ويركز المستوى الثاني على السياسات القطاعية، ولا سيّما في مجالات التعليم والصحة والتوظيف، لضمان توفر وجودة الخدمات التي من شأنها تعزيز قدرات الشباب، ومن ثم لتوسيع نطاق حرّيتهم في الاختيار.

أخيراً، يتناول المستوى الثالث السياسات الوطنية المعنية مباشرة بالشباب. وينبغي لهذه السياسات تجاوز نهج إيجاد الحلول لمشاكل الشباب الذي عادة ما يكون جزئيا وقصير المدى، وأحياناً صورياً وغير مجد، لتتعامل بفاعلية مع المستويين الأولين؛ لتضمن مشاركة شبابية أوسع في وضع السياسات العامة، ومراقبة تخصيص الموازنات، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية كافة، ومتابعة التنفيذ والتقدم نحو إنجاز الأولويات.

باختصار شديد، فإن التقرير يؤكد على أنه رغم كل ما يواجه الشباب العربي من إحباط ومحاولات التهميش والإقصاء، إلا أنهم سيظلون الكتلة التاريخية المحركة لإعادة بناء أوطانهم ومجتمعاتهم مستقبلاً وسيبقون الحلم المنتظر لإنقاذ بلدانهم العربية من غفوتها وعطلها الحضاري والانساني.

التطورات الديمغرافية في المنطقة العربية

شهدت البلدان العربية معدلات نمو سكاني مرتفعة خلال السنوات الخمسين الماضية، أبرزها خلال سبعينيات القرن الماضي حيث تجاوز معدل النمو 3.3 في المئة مقارنة مع 1.75 في المئة على المستوى العالمي؛ ليبدأ بعدها بالانخفاض وصولاً إلى 2.16 في المئة عام 2014 .

بعد بداية الألفية الجديدة، عادت بعض البلدان العربية لتشهد ارتفاعا تدريجيا في النمو السكاني مثل مصر بعد عام 2006 وتونس بعد عام 2010 والجزائر بعد عام 2002 والمغرب بعد عام 2003 وعمان بعد عام 2007 ، إلا أن المعدلات في معظم البلدان الأخرى مازالت تشهد انخفاضا، ولكن بوتيرة بطيئة

المصدر: فريق التقرير

أهم نشاطات وفعاليات اللجنة ومكتبها الفني خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦

إضافة إلى تنظيمها لليوم القطري للسكان الذي تم الاحتفال به يوم الاثنين 31 أكتوبر 2016، بفندق الفور سيزون بالدوحة تحت شعار " الملامح العامة لبرنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر 2017 – 2022" (تفاصيل هذه الاحتفالية وردت في المقالة الأولى من هذا العدد)، فقد قامت اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني بالعديد من الفعاليات والنشاطات خلال الربع الأخير من عام 2016 (سبتمبر-ديسمبر)، أهمها:

أولاً) اللجنة تواصل عقد اجتماعاتها الدورية:

- **الاجتماع الدوري السابع:** عقد هذا الاجتماع عند الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء 25 أكتوبر 2016م. ونيابة عن سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة، قام السيد سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة بإدارة الاجتماع الدوري السابع للجنة، حيث رحب في بداية الاجتماع بالحضور، ثم انتقل إلى مناقشة بنود جدول الأعمال.

وأهم الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذا الاجتماع برنامج الاحتفالية لليوم القطري للسكان في 31 اكتوبر 2016، ومذكرة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بشأن ملاحظات وتساؤلات بعض أعضاء اللجنة حول برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، إضافة إلى ردود أعضاء اللجنة الدائمة للسكان بشأن دراسة "تركز بعض الجنسيات في بعض المهن".

- **الاجتماع الدوري الثامن:** عقد هذا الاجتماع عند الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الثلاثاء 29 نوفمبر 2016م. وقد افتتح سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة، الاجتماع الدوري الثامن للجنة، حيث رحب في بداية الاجتماع بالحضور، شاكراً أعضاء اللجنة الدائمة للسكان على جهودهم في إبراز قضايا السكان ونشر الوعي بأهم التحديات السكانية التي تواجه دولة قطر، والمتمثلة باختلال التركيبة السكانية وارتفاع معدل النمو السكاني، مؤكداً على ضرورة إدراج قضايا السكان في الخطط المستقبلية.

بعد ذلك، بدأ الحاضرون بمناقشة بنود جدول الأعمال، حيث استعرض أ. عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة بالإنابة، أهم ما جاء في التقرير الختامي لاحتفالية اللجنة الدائمة للسكان باليوم القطري للسكان 2016، ولاسيما جلسة الافتتاح التي تحدث فيها سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، والدكتور محمد عبد الواحد الحمادي، وزير التعليم والتعليم العالي (ضيف شرف الاحتفالية)، والدكتور لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة العربية. وبعد الانتهاء من الكلمات الافتتاحية تم تكريم رؤساء مجموعات العمل السابقين من قبل سعادة الدكتور صالح، تابع الحاضرون بعدها فعاليات الاحتفالية المختلفة.

وقد تمت في هذا الاجتماع مناقشة موضوعات أخرى، أهمها الحلول المقترحة لمعالجة الآثار السلبية للزيادة السكانية، الاجتماع السابع عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان خلال الفترة 8-2016/11/9م، وزيارة وفد طلابي من جامعة قطر للجنة الدائمة للسكان.

- **الاجتماع الدوري التاسع:** عقد هذا الاجتماع عند الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الثلاثاء 27 ديسمبر 2016م. وقد افتتح السيد سلطان الكواري، الوكيل المساعد لشؤون الإحصاء بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء ونائب رئيس اللجنة، الاجتماع الدوري التاسع للجنة، حيث رحب في بداية الاجتماع بالحضور، ثم انتقل بعدها لمناقشة بنود جدول الأعمال المتمثلة بالمصادقة على محضر الاجتماع الدوري الثامن للجنة، وآخر مستجدات المكتب الفني، وتقرير المشاركة في اجتماع القمة التاسع للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية والذي عقد في بنغلاديش خلال الفترة 10-12 ديسمبر 2016، والمسح الخاص بمتابعة توصيات مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية، زيارة وفد طلابي من جامعة قطر (تخصص سياسات وتخطيط وتنمية)

ثانياً) المكتب الفني للجنة يعقد اجتماعاته الدورية:

- **الاجتماع الدوري للمكتب الفني مع رؤساء مجموعات العمل:** في بداية الاجتماع، الذي عقد عند الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء 12 أكتوبر 2016، رحب مدير المكتب الفني بالإنابة السيد/ عبدالهادي المري وكادر المكتب الفني بالسادة والسيدات رؤساء مجموعات عمل تنفيذ السياسة السكانية، شاكرين لهم حضورهم لهذا الاجتماع.

وقد تم في هذا الاجتماع استعراض التحضيرات الجارية للاحتفال باليوم القطري للسكان يوم 31 أكتوبر 2016، طبيعة مشاركة رؤساء المجموعات في جلسات الاحتفالية، وإعادة تشكيل مجموعات العمل، حيث تم عرض قائمة أسماء على رؤساء المجموعات أعدها المكتب الفني وتتكون من 49 عضو ممن لهم خبرة في عمل السياسة السكانية وممن شاركوا في المرحلة السابقة، مع إعطاء رئيس المجموعة حرية الاختيار بينهم أو إضافة أعضاء جدد ممن يظن أنهم سيفيدون في عمل المجموعة في مرحلتها القادمة، على أن لا يزيد عدد أعضاء كل مجموعة عن عشرة أعضاء .

- **الاجتماع الدوري الثامن للمكتب الفني:** عقد هذا الاجتماع عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأربعاء 30 نوفمبر 2016. وفي بداية هذا الاجتماع رحّب مدير المكتب الفني بالإنابة، السيد عبدالهادي المري بالسادة الحضور، ثم تقدم بالشكر لهم على جهودهم المبذولة في إنجاح فعالية اليوم القطري للسكان 2016.

بعدها ناقش الحاضرون بنود جدول أعمال الاجتماع، حيث تطرقوا إلى الاتفاقية بين وزارة التخطيط التنموي والإحصاء واللجنة الدائمة للسكان وبين صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإلى أسس ومعايير تشكيل مجموعات عمل برنامج السياسة السكانية، وإلى الاجتماع السنوي لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية، كما وإلى نتائج الاجتماع الدوري الثامن للجنة الدائمة للسكان لعام 2016.

- ثالثاً) اللجنة تشارك في اجتماع القمة التاسع للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية

شاركت اللجنة الدائمة للسكان في اجتماع القمة التاسع للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، الذي انعقد خلال الفترة 10 – 12 ديسمبر 2016 بدكا عاصمة بنغلاديش، وذلك تحت شعار "الهجرة التي تخدم التنمية المستدامة للجميع: نحو خطة تقتضي التغيير في مجال الهجرة". وقد ترأس وفد دولة قطر المشارك في الاجتماع المذكور سعادة وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية الدكتور/ عيسى بن سعد النعيمي، وممثلين عن وزارة العمل والتنمية الإدارية والشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ولخويا، ووزارة التخطيط التنموي والاحصاء.

وقد افتُتحت القمة بحضور رئيسة وزراء بنغلاديش السيدة/ حسينة الشيخ، حيث ألقى سعادة الدكتور عيسى بن سعد النعيمي كلمته. وقد تخلل القمة العديد من الجلسات والموائد المستديرة التي شارك بها أعضاء الوفد، حيث شاركت اللجنة الدائمة للسكان بصفتها ممثل عن وازرة التخطيط التنموي في المائدة المستديرة (1.2) الهجرة: (تنوع وتناغم المجتمعات) والمائدة المستديرة (الاتصال والهجرة). وقد كانت الجلسة عبارة عن مناقشات وتبادل خبرات وعرض بعض التجارب من قبل المشاركين. إضافة لما سبق، فقد تخلل القمة العديد من الاجتماعات الثنائية بين الوفد القطري وبين بعض المسؤولين في جمهورية بنغلاديش. كما شاركت دولة قطر في معرض (بوث) الذي تم فيه عرض فيلم تعريفي حول حقوق العمال في دولة قطر، بالإضافة إلى عرض مجسم خاص بأمن وسلامة العمال ومجهز بوسائل متطورة، حيث تمت دعوة بعض الشخصيات البارزة لاطلاعهم على هذه التجربة وعرضها بحضور و إشراف سعادة رئيس الوفد والمشاركين فيه.

رابعاً) اللجنة تشارك في الاجتماع السنوي لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية

في إطار متابعة الشأن السكاني بالمنطقة العربية وتأمين أفضل المقاربات والآليات لمواجهة التحديات الكبيرة والخطيرة وغير المسبوقة التي تعرفها غالبية الدول العربية، انعقد الاجتماع السنوي 17 لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان بالدول العربية في شرم الشيخ (جمهورية مصر العربية) خلال الفترة 8-9 نوفمبر 2016.

وقد شارك في أعمال الاجتماع المذكور ممثلون عن 10 دول عربية، ومثّل دولة قطر فيه السيد/ سلطان الكواري نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان والسيد/عبد الهادي الشاوي مدير المكتب الفني للجنة بالإنابة، كما شاركت، عن طريق الفيديو، سعادة السفيرة علياء آل ثاني، المندوب الدائم لدولة قطر لدى لأمم المتحدة، رئيس الدورة 50 للجنة السكان والتنمية في الأمم المتحدة. وشارك في الاجتماع أيضاً ممثلون عن منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية وعن الإدارات المختصة في جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا، وخبراء وأكاديميون، وممثلون عن منظمات دولية وإقليمية معنية بقضايا السكان والتنمية.

هدف الاجتماع إلى إطلاق نقاش معمق حول القضايا السكانية في المنطقة، ومناقشة تحضيرات الدول للمشاركة الفاعلة في الدورة الخمسين للجنة السكان والتنمية التي ستعقد في نيويورك، وتعزيز الشراكة بين المجالس واللجان الوطنية للسكان والبرلمانيين من أجل الارتقاء بالعمل السكاني/ التنموي.

خامساً) الدورات التدريبية

شاركت باحثات المكتب الفني - للجنة الدائمة للسكان مع جهات مختلفة من الدولة في الدورة التدريبية "مهارات البحث الاجتماعي" في وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية، والتي قدمتها الدكتورة / إنعام الشهابي، خلال الفترة من 25 - 29 ديسمبر 2016 ، حيث هدفت الدورة إلى تنمية مهارات المشاركين في إجراء البحوث والدراسات الميدانية باستخدام منهج وخطوات البحث الاجتماعي من خلال التعرف على مفهوم وأهمية واتجاهات البحث الاجتماعي، ومناهج البحث الاجتماعي، ومعرفه إعداد أدوات جمع البيانات لأغراض البحث الاجتماعي، وخطوات البحث الاجتماعي، وكذلك إعداد تقرير البحث الاجتماعي. وكانت مدة البرنامج ونظام جلساته (20) ساعة تدريبية بواقع خمسة أيام عمل.

سادساً) اللجنة تنجز مسودة "وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022"

تبنتيجة عملية تقييم السياسة السكانية السابقة والتي استمرت حوالي سنتين متواصلتين من العمل الدؤوب، تمكنت اللجنة الدائمة للسكان من وضع المسودة الأولى لوثيقة السياسة السكانية الجديدة 2017-2022 التي تمت مراجعتها من قبل خبراء وجهات محلية ودولية متخصصة بقضايا السكان والتنمية، ولاسيما صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي واكب خبراؤه عملية التقييم منذ بدايتها وحتى صياغة الوثيقة المذكورة، مما ساعد في التزام هذه الوثيقة بالمعايير الدولية، وتلاؤمها مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030".

وتتضمن الوثيقة الجديدة مجموعة من الغايات والأهداف والإجراءات التي تستجيب للمستجدات والتحديات السكانية والتنموية التي يمكن أن تواجه المجتمع القطري خلال السنوات الست المقبلة (2017- 2022)، ولاسيما اختلال التركيبة السكانية وارتفاع معدلات النمو السكاني بصورة كبيرة.

اختلال رأس المالي الاجتماعي مسألة سكانية

يعرَّف رأس المال الاجتماعي، على نطاق واسع، كفضيلة مدنية تتمثل بسلوك الأفراد، وتعتمد على المشاركة المجتمعية واحترام القانون والتعاون. وأنه يعبر عن تفاعل بين الأفراد والشبكات الاجتماعية والمعاملة بالمثل ومستوى الثقة التي تؤسسها هذه الشبكات الاجتماعية. ويقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: رأس مال اجتماعي يستند على العلاقات بين أعضاء الشبكة الاجتماعية المتشابهين بشكل ما مثل العائلة والاصدقاء. والنوع الثاني رأس مال اجتماعي عابر ويشير إلى العلاقات ضمن الأفراد الذين لا ينتمون بالضرورة لجماعة معينة ولا يتوافقون بالعمر أو الحالة الاقتصادية أو التعليم، وإنما تجمعهم روابط أخرى مثل علاقات العمل والمعارف. أما النوع الثالث، فهو رأس مال اجتماعي يستند على علاقات الأفراد مع المؤسسات ومستويات السلطة مثل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشركات وغيرها.

ويعرف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي على أنه "المؤسسات والعلاقات والمعايير التي تشكل التفاعل الاجتماعي في المجتمع، ويؤكد أن التماسك الاجتماعي عامل أساسي في التنمية الاقتصادية والمستدامة.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فتعرف رأس المال الاجتماعي على أنه "مجموعة الشبكات والمعايير والقيم والتفاهمات التي تسهل التعاون بين الجماعات المختلفة وضمنها".

يتضح من هذه التعاريف كلها، أن اختلال التركيبة السكانية في دولة ما يتناسب طرداً مع اختلال رأس المال الاجتماعي، حيث إن تواجد أعداد كبيرة تنتمي إلى ثقافات وأنماط سلوك مختلفة يزيد من صعوبة التفاعل الاجتماعي في المجتمع، ويحد من التماسك الاجتماعي الذي يشكل أحد أهم عوامل التنمية المستدامة. الأمر الذي يستدعي اجتراح الحلول المناسبة لمعالجة تلك الاختلالات.